مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

2026/7/5

زيارة الزيدي الى واشنطن: مهمة التحدي

د. رائد شهاب أحمد

● تقدير موقف

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

زيارة الزيدي الى واشنطن: مهمة التحدي

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / تقدير موقف

الموضوع / السياسة الداخلية والخارجية، شؤون إقليمية ودولية

د. رائد شهاب أحمد / أستاذ العلوم السياسية في كلية الامام الأعظم (حالياً) / وأستاذ السياسة الامريكية والعلاقات الدولية في أميركا (سابقاً) -University of Michigan-Wayne State University

---

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقلَيْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

تأتي الدعوة الرسمية لرئيس الوزراء الحالي، علي الزيدي، في ظروف محلية وإقليمية غير اعتيادية. فمن جانب، تسعى الحرب الأمريكية-الإسرائيلية إلى فرض مرحلة جديدة في منطقة الشرق الأوسط، لا تشمل تحييد إيران فحسب، وإنما كل ما يرتبط بها من مجاميع مسلحة وقوى سياسية. فقد أصبحت ملامح الوضع في كلٍّ من لبنان وسوريا أكثر وضوحاً في الاتجاه الذي يسير فيه كلٌّ منهما، ولا سيما بعد عقد الحكومة اللبنانية مع نظيرتها الإسرائيلية اتفاقاً وتسويةً أمنية، وتعزيز دور الحكومة اللبنانية في المناطق الجنوبية التي عُرفت بأنها معقل لحزب الله. وكذلك الحال بالنسبة إلى تهدئة الأوضاع في سوريا، سواء في المناطق التي يشكل العلويون أغلبية سكانها، أو المناطق الكردية، أو تلك المحاذية للحدود مع إسرائيل، والمتمثلة في هضبة الجولان.

أما جانب الحرب الأمريكية-الإسرائيلية ضد إيران، فإنه يرتبط بسوريا ولبنان، لكنه، في الوقت ذاته، يمتلك أبعاداً إقليمية تتمثل في الصراع على الممرات المائية التي تغذي العالم بالطاقة، وكذلك أمن دول الخليج، باعتبارها حليفاً تقليدياً للولايات المتحدة الأمريكية.

ومن جانب آخر، فإن ساحتي الصراع المشار إليهما أعلاه لهما تأثير مباشر في الجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية في العراق. ووفقاً لذلك، لم تُفضِ الانتخابات النيابية 2025 إلى تشكيل حكومة على النحو الذي عهده العراق منذ عام 2003، والمتمثل بحكومة يترأسها ممثل عن حزب شيعي، باستثناء مصطفى الكاظمي، الذي

جاء في مرحلة استثنائية تمثلت بالحراك الشعبي المعروف بثورة تشرين 2019.

ورغم محاولات الإطار التنسيقي، بوصفه تجمعاً يمثل قادة الأحزاب السياسية الشيعية، ترشيح نوري المالكي لمنصب رئيس الوزراء، فإن الفيتو الأمريكي أوقف ذلك الترشيح، وتم استبداله بشخصية لم تكن في الحسبان، وهي علي الزيدي.

فكونه رجل أعمال، ولم يترشح قط للانتخابات، وليس معروفاً على الصعيد السياسي، ظهر ترشيحه كتسوية لملء الفراغ، ولتجنب الضغوط باتجاه إعادة الانتخابات أو الذهاب إلى الكتلة الأخرى (السنية ربما) لترشيح رئيس وزراء. إلا أن المهمة التي عُهدت إليه تأتي في إطار موازٍ للتطورات الإقليمية التي ذُكرت سابقاً.

لذلك، فإن زيارة الزيدي المرتقبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية للقاء الرئيس ترامب لها من الوزن ما لا تماثله زيارة أي مسؤول عراقي، على الأقل منذ عام 2003، من ناحية الحساسية والأهمية والتوقيت. وعليه، يتطلب من رئيس الوزراء استثمار تلك الزيارة لتحقيق ما فيه المصلحة الوطنية، ولإحداث تغييرات إيجابية قد تمحو أخطاء المرحلة السابقة وفي هذه الورقة، أطرح مجموعة من المقترحات التي يمكن أن يعتمدها الوفد العراقي، بما يخدم المصالح الوطنية للعراق ويعزز فرص تحقيق أهدافه.

أولاً: فهم العقلية الأمريكية واختيار الفريق الأجدر قبل الذهاب

من أساسيات نجاح هذه الزيارة، التي قد تغير مجرى الأمور في العراق (ونأمل أن يكون ذلك نحو الأفضل)، هو اختيار أعضاء الوفد الزائر. ولا أقصد هنا الوزراء، كونها قضيةً متعلقةً بطبيعة الزيارة. فوزراء النفط والكهرباء وما شابههم جميعهم عناصر أساسية في الوفد، وهو أمر يخضع لتقييم رئيس الوزراء.

ما أقصده هنا هو الخط الثاني، والمتمثل بالمستشارين والأشخاص ذوي العلاقة بالجهاز البيروقراطي. إذ يتطلب الأمر اختيار من يستطيع إنجاح الزيارة بالطريقة المثلى، وليس من يسعى إلى سفرة أو زيارات ترفيهية. لذلك، يجب أن يكون الخط الثاني المرافق للوفد مكوّناً من كوادر بيروقراطية متقنة للغة الإنكليزية، وعلى معرفة بطبيعة السياسة الأمريكية. وبالإضافة إلى هذه الفئة، من الأفضل اختيار من لديه معرفة معمقة وممارسة في علم النفس، لحضور أغلب اللقاءات، بهدف فهم الفريق الأمريكي المقابل وبناء أسس التعامل معه وفقاً لذلك، سواء خلال اللقاءات المتعددة أم بعد العودة.

أيضاً، في جانب التفاوض، يتطلب من كل فريق معرفة الجانب المقابل من حيث توجهاته ومدى حاجته إلى القضية قيد التفاوض. وبشكل عام، فإن الشخصية الأمريكية تحتاج إلى فهم عميق من قبل الوفد العراقي المتجه إلى واشنطن، كونها تختلف بشكل واضح عن الشخصية الأوروبية، أو حتى الكندية، القريبة من الأمريكية جغرافياً وثقافياً.

فروح المغامرة التي عكستها أفلام هوليوود ليست ناشئة عن فراغ، وإنما عن حقيقة الشخصية الأمريكية التي تسعى إلى اقتناص الفرص، وفي الوقت نفسه تمتلك قدرة على فرض الإرادة، ولو كلفها ذلك ثروة، أي بدافع الكبرياء. فالمعروف عن الدبلوماسية الأمريكية أنها دبلوماسية فوقية، وتسعى إلى فرض الإرادة، سواء بالترغيب أو الترهيب، وهي تمتلك كلا الأمرين مع أغلب دول العالم، ولا سيما دول العالم الثالث.

إضافة إلى ذلك، فإن الإدارة الأمريكية الحالية تمثل رئاسةً استثنائيةً من ناحية أنها شعبوية وليست سياسية تقليدية، وهي تختلف حتى عن إدارات بوش الابن، وبوش الأب، وريغان. لذلك، يتطلب من الوفد العراقي أخذ تلك الأمور بالحسبان والاستعداد لها في جوانب التفاوض التي سأشير إلى بعضها لاحقاً.

أما من ناحية شخصية الرئيس الأمريكي (ترامب)، فهو شخص مزاجي جداً، يتسم بالحزم والشدة، وهو أمر قد يكون جيداً للزيدي. فلكون أغلب الجوانب قيد التفاوض تقع ضمن صلاحيات الرئيس، فإن محاولة كسبه لن تكون مستحيلة، بل قابلة للتحقيق، ولو بنسبة معقولة. بمعنى أنه قادر على إصدار أوامر رئاسية لها القوة القانونية لتعقيد أو تسهيل حياة العراقيين، كما في القرارات التي قيدت إرسال شحنات الدولار إلى العراق من حساباته لدى الخزانة الأمريكية.

أما الفريق التفاوضي الأمريكي، فهو أمر مختلف، كونه فريقاً محترفاً، ويملك معرفة دقيقة بما يريده، وما الملفات العالقة، وكيف يمكن

حلها. ولكون الزيدي هو الرئيس التنفيذي في العراق، وهو القادر على تحويل أي اتفاق إلى خطوات عملية، فإن ذلك بحد ذاته يمثل ورقة تفاوض، لكنها تتطلب دعماً أمريكياً متفقاً عليه.

ثانياً: إكمال الواجبات قبل الامتحان

من المعروف أن عدداً من الملفات الأساسية سيتم مناقشتها، فيما ستكون هناك ملفات أخرى ثانوية تُطرح في لقاءات متعاقبة. ومن تلك الملفات موضوع حصر السلاح بيد الدولة، وإنهاء جميع مظاهر وجود المجاميع المسلحة خارج إطار الدولة، كونه مطلباً ليس أمريكياً فحسب، وإنما هو أيضاً مادة دستورية واضحة وملزمة على الصعيد المحلي. ولكون الظروف الإقليمية شهدت اتهامات صريحة من دول الخليج بانطلاق هجمات من أراضٍ عراقية، ولكون تلك الدول حليفة للولايات المتحدة الأمريكية، ولحاجة العراق إلى النأي بنفسه عن أي مواجهات عسكرية إقليمية لا دخل له فيها، فإن تلك القضية ستكون من أول الملفات قيد النقاش. ولكون تصريحات صدرت حديثاً عن الزيدي، أشار فيها بشكل واضح إلى منع أي سلاح خارج يد الدولة، وتحديد شهر أيلول موعداً نهائياً لذلك، فيبدو أن هناك استعداداً عراقياً وجدولاً زمنياً واضحاً، لن يجعل من تلك القضية محل جدال أو خلاف.

وفي جانب الإصلاحات الاقتصادية، ومحاربة الفساد، وتهريب الدولار خارج العراق، فيبدو أن الحملة التي قادها الزيدي لها مدلول واضح، يتمثل في أنه يسعى إلى كسر دائرة الفساد المفرغة، التي اغتالت

الاقتصاد العراقي وأفرغت التنمية من محتواها الحقيقي. لذلك، يحتاج الزيدي إلى الاستعداد لأخذ خارطة طريق معه تُعنى بالمرحلة المقبلة. فاعتقال عدد من الفاسدين ربما لا يكون كافياً لإعادة الأمور إلى نصابها.

فكثيراً ما تصدر الخزانة الأمريكية قوائم بأشخاص تفرض عليهم عقوبات، من بينهم أصحاب مناصب في الجهاز البيروقراطي العراقي، وهو أمر مخجل محلياً ودولياً، ومؤذٍ لسمعة الحكومة. إلا أنه يبدو أن تعاوناً أمريكياً-عراقياً سيتم تأسيسه (وربما فرضه) في جانب الإصلاحات المؤسسية، ولا سيما المالية منها، مثل البنك المركزي والمصارف الأهلية. لذلك، يتطلب من الزيدي التهيؤ لمناقشة مثل تلك القضايا، والاستعداد لاتخاذ قرارات قد يتم من خلالها فتح ملفات كانت مغلقة، تتعلق بأعمال اختلاس، وأخرى بتمويل نشاطات تعتبرها الولايات المتحدة الأمريكية محظورة أو إرهابية.

أخيراً، سيكون الملف الأمني الأكثر تداولاً، ربما من ناحية الخطوط الحمراء المتعلقة بالأحزاب والشخصيات المرشحة لتولي مناصب وزارتي الدفاع والداخلية، والأجهزة الأمنية الأخرى، كجهاز الأمن الوطني وجهاز المخابرات، وما شابه ذلك.

ثالثاً: ما الذي تريده أمريكا، أم ما الذي يريده العراق؟

كما ذكرت سابقاً، هناك ملفات مُعدة مسبقاً تتعلق بما تريده أمريكا من الحكومة العراقية، وهذا أمر واضح. لكن ما يريده العراق أمر مختلف،

وإن كان يمكن أن يكون مرتبطاً بالملفات أعلاه، أو منفصلاً عنها، لكنه قابل للتفاوض والتحقيق.

فالأمريكيون يعرفون الكثير عن ملفات الفساد وتهريب العملة وغيرها، ويملكون أدلةً غير قابلة للإنكار. وقد يبدو ذلك جيداً، لأنه سيختصر الجدل وينتقل إلى مرحلة: ما الحل؟ فمن الأفضل للوفد العراقي عدم الدخول في جدال، وإنما الانتقال إلى مرحلة الحلول التي تحقق مصلحة البلدين، لا مصلحة أحدهما. ومع ذلك، توجد العديد من الملفات التي يستطيع العراق طرحها، والتي ستُقابل بالقبول ما لم تتقاطع مع المصلحة الأمريكية. وعلى سبيل المثال، دعم الصناعات البتروكيميائية، وزيادة كمية الدولار المرسلة من صندوق العراق، ودعم الربط الاقتصادي والأمني مع دول الجوار، والتسليح بالتقنيات العسكرية الداعمة لقدرة العراق على حماية حدوده، وضبط الأمن بالشكل الأمثل.

أخيراً، فمن الأفضل للزيدي فهم الديناميكيات الداخلية في الولايات المتحدة الأمريكية، وكيف أنها تؤثر في قرارات الرئيس المتعلقة بتبني سياسات خارجية لها تأثير في العراق ومحيطه الإقليمي. فلم يتبقَّ كثير من الوقت أمام الرئيس الأمريكي لمغادرة منصبه (سنتان ونصف)، وهذا في حد ذاته قد يكون مؤشراً خطيراً، أو فرصةً لتأسيس أرضية للمصالح المشتركة تلتزم بها الإدارة القادمة، وإن كانت ديمقراطية.

فلكون الرئيس غير قادر على السعي إلى ولاية جديدة، كونه استنفد

ولايتين، فقد يسعى إلى حسم أمره والمطالبة بشراسة بتحقيق أمور يصعب تنفيذها في العراق، ووفق جدول زمني قصير. فعلى سبيل المثال، قد يطالب بمحاربة كل جهة مسلحة لا تسلم سلاحها، أو بتدخل أمريكي مساند أو مباشر ضد تلك المجاميع، أو بفرض انخراط العراق حليفاً ضد إيران، أو بالسعي نحو التطبيع مع إسرائيل (من خلال الانضمام إلى الاتفاق الإبراهيمي، كحد أدنى). وقد لا يحدث أي مما ذُكر سابقاً. لكن من الجدير بالحكومة الحالية السعي إلى الارتباط الأمني والاقتصادي الوثيق بالولايات المتحدة الأمريكية، بما يحقق المصالح العراقية، ووفق مذكرات تعاون تُلزم من يأتي خلفاً لترامب.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org